التقسيمات الإدارية في محافظة كربلاء المقدسة

وتطورها (١٨٦٩-٢٠١٦)م

الأستاذ الدكتور

عباس فاضل السعدي

جامعة بغداد – مركز احياء التراث العلمي العربي

الملخص

تعرضت محافظة كربلاء الى تعديلات وتغييرات إدارية عديدة أدت الى تباين مساحاتها في مراحل عدة. وتمثلت هذه التغييرات بتفكيك بعض الوحدات ودمج وحدات غيرها بأخرى، وتشكيل وحدات جديدة. بعضها صغير على مستوى المقاطعة والناحية وغيرها كبير على مستوى القضاء أو المحافظة. وجرت تلك التعديلات دون دراسة، ولم تبينَّ على اساس المنطق العلمي، ولم يؤخذ بالحسبان العلاقات الاقليمية والادارية بين المحافظة وظهيرها الزراعي.

فبعد أن كانت حدود المحافظة تمتد الى الحدود الدولية مع السعودية، يلاحظ تراجعها الى مساحة صغيرة لا تزيد نسبتها عن ٢ , ١٪ من مساحة العراق. على نقيض محافظات أُخرى، مما أدى إلى إرتفاع الكثافة السكانية وأثّر على العلاقات الاقليمية مع الظهير الزراعي.

إن نسبة المحافظة المذكورة لا يتناسب وعمقها الحضاري والتاريخي والديني وأهميتها اللوجستية والأمنية. مما يقتضي إعادة حدودها الادارية إلى ما كانت عليه قبل أربعة عقود (إلى عام ١٩٧٧)، وإعادة الاراضي التي أُستقطعت منها لاسباب سياسية.

وهذا يتطلب إعادة النظر في التقسيمات الادارية ليس لمحافظة كربلاء وحدها وإنما لجميع المحافظات في العراق بحيث يؤخذ بالحسبان علاقات السكان مع الظهير الزراعي والاداري والكثافة السكانية والفراغ المساحي لكل محافظة وكيفية السيطرة الأمنية على حدودها.

Administrative Divisions in the Governorate of Kerbela and its Evolution (1869-2016)

Prof.Dr.Abbas Fadhil Al-Saadi
University of Baghdad - Centre of Revial of Arabian Science Heritaga

Abstract

The Governorate of Kerbela to the amendments and administrative changes led to many areas variation in several stages. These changes consisted dismantle some of the units and the merge of units other ones, and the formation of new units. Some are small at the provincial and sub district-level and other large at the level of the district or the governorate.

These amendments took place without a study, did not show based on scientific logic, and did not take into consideration regional and administrative relations between the governorate and the agricultural hinterland.

After the borders of the governorate were extends to the international border with Saudi Arabia, notes it decreased to a small area not exceeding of about 1.2% of the area of Iraq. In contrast to other governorates, led to increase the population density and impact on the regional relationships with agricultural hinterland.

The area ratio mentioned is not commensurate with the depth of the cultural, historical and religious significance and the logistical and security. Which requires re administrative boundaries to what it was four decades ago (to 1977), and re-occupied by them withheld for political reasons.

This requires reconsideration of the administrative divisions of the Governorate of Kerbela is not alone, but to all the Governorates in Iraq, so that the population is taken into consideration relationships with agricultural and administrative hinterland-population density and void areal each governorate and how the security control of the borders

مقدمة

يهدف البحث الذي نحن بصدده إلى إلقاء الضوء على التقسيمات الإدارية في محافظة كربلاء وتطورها وما حدث لها من تعديلات وتغييرات منذ عهد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م) إلى الوقت الحاضر. ويسبق ذلك تمهيد عن تطور الوضع الاداري في العراق منذ أقدم العهود والى الوقت الحاضر.

ولمعالجة التطور المذكور تم إستخدام المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي الجغرافي بالاستعانة بالخرائط المتوفرة والمعلومات المنشورة، نظراً لما للموضوع من أهمية بالغة، وإفتقار المكتبة العراقية الى مثل تلك الأبحاث.

وتقوم مشكلة البحث على سؤال مفاده:

هل حصلتْ تغييرات وتعديلات على التقسيمات الادارية لمحافظة كربلاء منذ القرن التاسع عشر الى الوقت الحاضر؟

وتجيب فرضية البحث على هذا التساؤل بالتأكيد على حصول مثل تلك التعديلات والتغييرات في حدود المحافظة الادارية منذ عقود عديدة واستمرت الى يومنا هذا. ومهمة هذه الدراسة الكشف عن تلك التعديلات والتغييرات.

أولاً: التطور الاداري في العراق

تدخل التقسيمات الادارية التي كان يُعمل بها في بلاد العرب وبلاد فارس قبل الاسلام وبعده، ضمن ما يعرف بالجغرافية الادارية. وقد أعطى ياقوت الحموي لها وصفاً. فكل إقليم يتكون من كور ورساتيق وطساسيج، وقد يكون لهذا التقسيم-كما يذكر كي لسترانج-غايات مالية تتعلق بضريبة الأرض (الخراج).

وتشير المصادر الى أن اسماء الأقاليم وحدودها ووحداتها الادارية في العراق، بعد الفتح الاسلامي وخلال عهد الدولة الاموية والعباسية، ظلت على ما كانت عليه في ايام الأكاسرة الساسانيين. فكانت بلاد الرافدين، وهي العراق الحالي، تتكون من إقليمين: الجنوبي ويُعرف باقليم السواد (بلاد بابل القديمة)، وقد يسمى أحياناً بالعراق العربي. والشمالي ويمتد الى شمال الاقليم السابق حتى منابع نهري دجلة والفرات، وكان يعرف باقليم الجزيرة[١] (الجزيرة الفراتية) وهي مملكة نينوى القديمة، وفي العصر العثماني سُمي بولاية ديار بكر نسبة الى قبيلة عربية كانت تحمل هذا الاسم وتنتشر في هذه المنطقة[٢].

وفي زمن الدولة الساسانية (٢٢٤-٦٥١م) كان العراق مقسماً الى ١٢ كورة (إستان) تضم ستون طسوجاً، وفي أواخر العصر الأموي أعيد هذا التقسيم فأصبح العراق يتكون من خمسة أقسام. وفي العصر العباسي الأول والثاني اصبح

يتكون من ستة أقسام. وفي العصر العباسي الأخير (٥٥٢-٦٥٦هـ/ ١١٥٧-١٢٥٨م) كان العراق يضم عشرة أقسام. وبعد إحتلال المغول لبغداد أبقى هولاكو الوضع الاداري في العراق على ما كان عليه في زمن العباسيين[٣]. ومن يحكم بغداد يمتد نفوذ حكمه إلى إقليمي السواد والجزيرة.

وبعد احتلال سليمان القانوني لبغداد عام١٥٣٤م قُسم العراق الى ١٧ سنجقاً (لواء أو متصرفية) واصبحت بغداد، ايالة واسعة ويحكمها والٍ يعينه السلطان[٤]. وكانت كربلاء في عهد سليمان القانوني ضمن ولاية بغداد المترامية المساحة.

وفي عهد المماليك (١٧٥٠-١٨٣١)م قُسم العراق الى خمس ولايات، وفي زمن مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م) طُبق نظام الولاية الجديد في العراق، وهو نظام الحكم المحلي، حيث تم تقسيم العراق الى متصرفيات (سناجق) والمتصرفيات الى أقضية، والأقضية إلى نواحٍ[٥]. وما نزال مطبقة الى الوقت الحاضر مع تغيير في التسميات، وإمتد حكم والي العراق مدحت باشا الى أورفه وديار بكر[٦]. وبغداد كانت دوماً تحتفظ بالسيادة على ولايتي البصرة والموصل.

واستقر الوضع الاداري في العراق منذ العصر العثماني الأخير، في عام ١٨٧٩م، حيث كان يتكون من ثلاث ولايات هي الموصل التي تضم القسم الشمالي من العراق، وولاية بغداد وتضم ثلاثة سناجق إحداها سنجق كربلاء وتتبعه أقضية (الهندية، النجف، الرزازة، الصحراوي)، وأخيراً ولاية البصرة التي كانت تمتد الى الأحساء والهفوف والقطيف وقطر[٧].

ثانياً: التقسيمات الادارية في كربلاء

إستمرت كربلاء في مطلع القرن العشرين، كما كانت قبل ذلك، سنجقاً يتكون من أربعة أقضية كما هي موضحة في الجدول أدناه:

الجدول (١)

الأقسام الادارية لسنجق كربلاء بحسب الأقضية والنواحي في مطلع القرن العشرين

القضاء	مركز القضاء	عدد السكان	النواحي التابعة له	مجموع سكان القضاء
الهندية	طويريج	٤٠٠٠	الكفل	٩٥٠٠٠
كربلاء	مدينة كربلاء	٥٠٠٠٠	المسيب، شفاثة	٨٠٠٠٠
النجف	مدينة النجف	٣٠٠٠٠	هور الدخن(*)، الكوفة، الرحبة	٥٠٠٠٠
الرزازة	–	–	–	٧٥٠
المجموع	–	–	–	٢٢٥٧٥٠

المصدر: ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، ج٣، القسم الجغرافي، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر الشيخ أحمد بن علي آل ثاني وطبع على نفقته، الدوحة، بدون تاريخ، ص١٠٣٨.

وإستمر التقسيم الاداري المذكور حتى سقوط الدولة العثمانية وقيام الحرب العالمية الأولى ومجيء الاحتلال البريطاني لبغداد في ١١ آذار ١٩١٧م، حيث تقلصت مساحة العراق باقتطاع أجزاء منه حيث كانت إمارات خليجية عدة وأراضٍ أُخرى في جنوب تركيا تقع ضمن حدوده. وأُلغي نظام الولاية الذي سبق أن طبقه مدحت باشا.

واصبح العراق في عهد الاحتلال الانكليزي ومن بعده قيام المملكة العراقية في ٢٣ آب ١٩٢١م يتكون من ١٤ لواء، ويتكون كل لواء من مركز وعدد من الأقضية والنواحي(**).

وفي هذا العهد أصبحت كربلاء لواءً مركزه مدينة كربلاء ويتألف من قضاءين(١٠):

١. قضاء كربلاء ويضم مدينة كربلاء التي تتبعها ناحيتا الحسينية وعين التمر.
٢. قضاء النجف ومركزه مدينة النجف التي تتبعها ناحية الكوفة.

وبقيت مدينة كربلاء مركزاً للواء كربلاء عبر كل التغيرات التي حصلت في حدودها من إقتطاع اجزاء منها أو إضافة مناطق اليها(١١).

ومن بين الألوية الأربعة عشر كان ١١ لواءً منها يلامس الحدود الدولية المحيطة بالعراق، إحداها لواء كربلاء، حيث كانت تمتد حدوده الى الجزء المجاور للمملكة العربية السعودية والمعروف حينذاك باسم (سلطنة نجد)(١٢).

وتظهر الألوية المذكورة في خريطة المملكة العراقية لسنة ١٩٢٩م(١٣)، ودليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦م(١٤).

والتقسيم الاداري في لواء كربلاء المشار اليه كان موجوداً في عام ١٩٣٠م حيث كان اللواء يتكون من قضاءين هما:

قضاء كربلاء وتتبعه ناحيتان هما الحسينية ومركزها خان العطيشي الواقع في منتصف طريق (كربلاء – المسيب) وهو مرجع العشائر والمزارعين في الناحية، وشفاثة ومركزها قرية شفاثة. وهي بلدة قديمة كانت معروفة باسم (شفاثى) وسميت زمن الفتح الاسلامي بعين التمر، ونفوسها زهاء خمسة آلاف نسمة.

والقضاء الثاني هو **النجف** وتتبعه ناحية واحدة هي الكوفة(١٥).

الشكل (١) خريطة المملكة العراقية لسنة ١٩٢٩م

المصدر: Iraki Kingdom map on a Carpet 1929 (King Faisal 1st.), E 153 L926 اللوح الاصلي محفوظ في خزانة المتحف البريطاني.

الشكل (٢) خريطة المملكة العراقية لسنة ١٩٣٦م

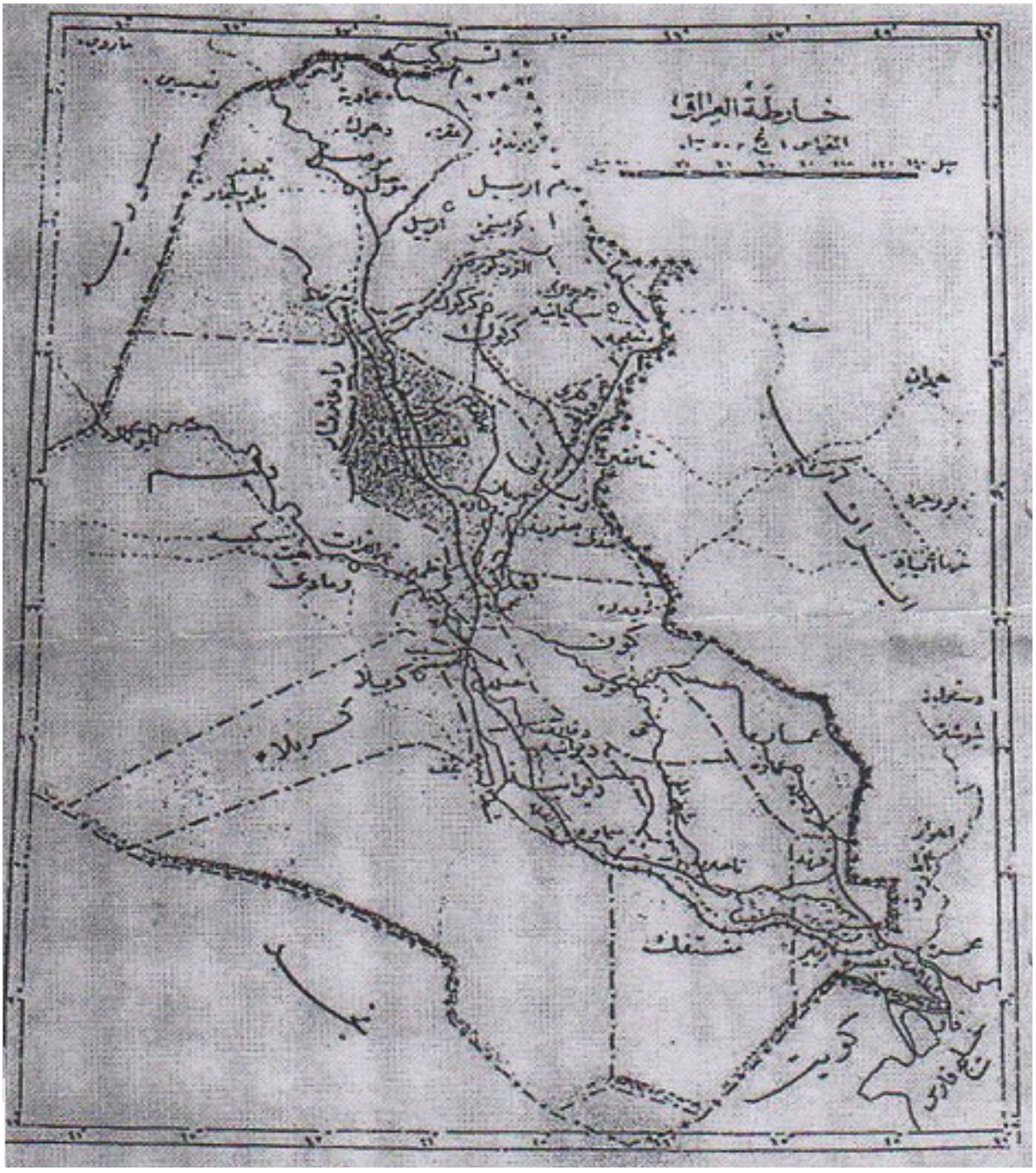

المصدر: دليل المملكة العراقية الرسمي لسنة ١٩٣٥ – ١٩٣٦، مطبعة الامين، بغداد، ١٩٣٥م.

وفي السنوات اللاحقة حصل تغير في حدود الألوية الغربية بسبب إستحداث ثلاث بوادٍ. وقد يكون إستحداثها تم في سنة ١٩٤٥م (وهي بادية الجزيرة والبادية الشمالية والبادية الجنوبية)، وقد ضُم جزء من أراضي لواء كربلاء الى البادية الشمالية.

الشكل (٣) محافظة كربلاء والبوادي الثلاث في العراق

المصدر: احمد سوسة، اطلس العراق الاداري، مطبعة المساحة، بغداد، ١٩٥٢، ص٢.

وفي عام ١٩٦٠م تم توزيع البوادي الثلاث والبالغة مساحتها ٢٠٢٥٢٩ كم٢ على الألوية المجاورة، ولم يكن لمحافظة كربلاء نصيب منها. وقد ضُمت البادية الشمالية الى الرمادي فأصبحت مساحته تساوي ١٤٥٢٣٨كم٢ بعد أن كان (٤٢٨٤٩ كم٢)[١٦].

والألوية الأربعة عشر، المنوه عنها، كانت في عام ١٩٥٢م تضم ٦١ قضاءً و١٦٩ ناحية، ازدادت أقضيتها في عام ١٩٩٧م الى ٨١ قضاءً وانقسمت نواحيها الى١٥١ ناحية[١٧].

وفيما يخص لواء كربلاء، حصلت تعديلات في عام ١٩٥٥م على مساحة اللواء، إذ قلصتْ مساحة قضاء كربلاء ووسعت مساحة قضاء النجف فأصبحت مساحة اللواء تساوي (٦٣٠٥كم٢)[١٨].

ثالثاً: التعديلات الادارية خلال المدة ١٩٦٨-٢٠٠٣م

حدثت خلال المدة ١٩٦٨-٢٠٠٣م تعديلات ادارية في معظم المحافظات أربكت العمل الاداري والعلمي في المحافظات ووحداتها الادارية الصغرى. منها تغييرات حدثت داخل حدود المحافظة، وغيرها تعديلات أدت الى تغيير في مساحة المحافظة وحدودها الادارية مع المحافظات المجاورة عن طريق الاستقطاع أو الضم[١٩]. وذلك بتفكيك بعض الوحدات الادارية ودمج وحدات غيرها بأخرى، وتشكيل وحدات ادارية جديدة. بعضها على مستوى الناحية وغيرها على مستوى القضاء أو المحافظة. وكان نصيب محافظة كربلاء تغييرات عديدة، اكبرها التغيير الذي تضمنه المرسوم الجمهوري رقم ٤٢ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٦م وبموجبه تم إستحداث محافظة جديدة هي (النجف) بعد استقطاعها من محافظتي كربلاء والمثنى فاصبحت تضم أقضية النجف والكوفة وابي صخير وناحية الشبكة.

وحصل تغيير آخر اكبر من السابق في المرسومين الجمهوريين رقم ٣٤٢ في ١٧ حزيران ١٩٧٨م ورقم ٤٠٨ في ٣١ تموز ١٩٧٩م حيث تم فك إرتباط ناحيتي الرحالية والنخيب من محافظة كربلاء وإلحاقهما بمحافظة الأنبار فتقلصت مساحة المحافظة من ٥٧٨٨٠ كم٢ إلى ٥٠٣٤ كم٢ مقابل تزايد مساحة الأنبار من ٨٣٧٤٠ كم٢ إلى ١٣٧٧٢٣كم٢.

وقد إعترضتْ محافظة كربلاء في عام ٢٠٠٧م على تلك التعديلات وما تمخض عنها من إتساع الكثافة السكانية في محافظة كربلاء ١٥ ضعفاً (من ٦ إلى ٩٣ نسمة/ كم٢)، وهي محافظة مقدسة قابلة للزيادة السكانية وبحاجة الى مساحات اكبر. والتعديلات الادارية المشار اليها جعلت المساحة بين المحافظات غير متوازنة وغير متجانسة. فضلاً عن حرمان محافظة كربلاء من مجاورتها للحدود الدولية (السابقة). وعليه، اقترحت محافظة كربلاء الغاء المراسيم الجمهورية التي أدت الى الوضع الجديد وإعادة المناطق المستقطعة من المحافظة[٢٠].

وتظهر التعديلات الادارية التي شهدتها محافظة كربلاء خلال المدة ١٩٦٩-١٩٨٩م، وبحسب المراسيم الجمهورية، في الجدول (٢):

الجدول (٢)

التعديلات الادارية في محافظة كربلاء خلال المدة ١٩٦٩-١٩٨٩م

رقم المرسوم وتاريخه	عنوان التشريع	تفاصيل التعديلات والتغييرات
٣٩٣ ٢٤ آذار ١٩٦٩م	استحداث ناحية في لواء كربلاء باسم ناحية الحرية	تم استحداث ناحية في لواء كربلاء باسم ناحية الحرية مركزها قرية الحرية ترتبط بقضاء الكوفة تتبعها ٣٦ مقاطعة ووصفها كما هو منشور في (الوقائع العراقية، العدد: بلا في ٢٤ آذار ١٩٦٩م، ج٢، ص٣٢٠).
٤٥ ١٨ كانون الثاني ١٩٧٠م	استحداث ناحية باسم البويب في محافظة كربلاء	تم استحداث ناحية البويب مركزها قصبة الكوفة، وترتبط بقضاء الكوفة وتتبعها ٣٦ مقاطعة ووصفها كما هو منشور في (الوقائع العراقية، العدد١٨٣٦ في ٢ تموز ١٩٧٠م، ج٣، ص١٨٦).
٥٣ ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٠م	استحداث ناحية الحر في محافظة كربلاء	استحداث ناحية باسم الحر، مركزها قرية الحر، وترتبط بمركز محافظة كربلاء، وتتبعها ٢٩ مقاطعة، ووصفها كما هو منشور في جريدة (الوقائع العراقية، العدد١٨٣٦، في ٢ شباط ١٩٧٠م، ج٣، ص١٨٨).
٣٦٦ ٢٨ حزيران ١٩٧٠م	فك ارتباط مقاطعات من ناحية الحرية والحاقها بناحية العباسية بقضاء الكوفة	فك ارتباط ١٦ مقاطعة من ناحية الحرية والحاقها بناحية العباسية في قضاء الكوفة بمحافظة كربلاء (الوقائع العراقية، العدد ١٨٩٦، في ٥ تموز ١٩٧٠م، ج٣، ص٢٠٠).
٤٦٩ ١٤ تشرين الثاني ١٩٧١م	الغاء ناحية البويب	الغاء ناحية البويب بمحافظة كربلاء والحاق كافة المقاطعات التابعة لها بمركز قضاء الكوفة (الوقائع العراقية، العدد ٢٠٦٨ (أ)، في ١٧ تشرين الثاني ١٩٧١م، ج٣، ص٢٧٤).
٦١٢ ١١ تشرين الاول ١٩٧٤م	فك ارتباط مقاطعات من ناحية الكفل (قضاء الحلة)	فك ارتباط ثلاث مقاطعات من ناحية الكفل التابعة لقضاء الحلة وإلحاقها بمركز قضاء الكوفة بمحافظة كربلاء (جريدة الوقائع العراقية، عدد ٢٤١٤ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٤م، ج٢، ص١٧٢).
٦١٦ ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥م	استحداث قضاء باسم مركز كربلاء	يكون مركز القضاء الجديد مدينة كربلاء وترتبط به ثلاث نواحٍ هي: عين التمر، الحسينية، الحر وحدوده الادارية هي الحدود الخارجية للنواحي المذكورة نفسها (الوقائع العراقية، العدد٢٥٠٣ في ١٥ كانون الاول ١٩٧٥م، ج٢، ص٢٠).

٦٨٤ ٢٧ كانون الاول ١٩٧٥م	استحداث قضاء باسم عين التمر في محافظة كربلاء	استحداث قضاء باسم عين التمر في محافظة كربلاء، مركزه قصبة عين التمر ترتبط به نواحي: عين التمر، الرحالية، النخيب والغاء ناحية عين التمر والحاق جميع مقاطعاتها بمركز القضاء (الوقائع العراقية، العدد ٢٥٠٩ في ١٩ كانون الثاني ١٩٧٦م، ج٢، ص١٥).
٦٨٥ ٢٧ كانون الاول ١٩٧٥م	فك ارتباط ناحية أبي غرق والحاقها بمركز قضاء الحلة	فك ارتباط ناحية أبي غرق بكامل حدودها الادارية من قضاء الهندية بمركز قضاء الحلة (الوقائع العراقية، عدد ٢٥٠٩، في ١٩ كانون الثاني ١٩٧٦م، ج٢، ص١٥).
٤٢ ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٦م	محافظة النجف	استحداث محافظة باسم محافظة النجف يكون مركزها مدينة النجف، وتتبعها الوحدات الادارية الآتية بكامل حدودها الادارية: (١) قضاء النجف (٢) قضاء الكوفة (٣) قضاء ابي صخير (٤) ناحية الشبكة (الوقائع العراقية، العدد٢٥١٣ في ٢ ايلول ١٩٧٦م، ج١، ص٢٦).
٩٦ ٢٥ شباط ١٩٧٦م	فك ارتباط قضاء الهندية والحاقه بمحافظة كربلاء	فك ارتباط قضاء الهندية من محافظة بابل والحاقه بمحافظة كربلاء (جريدة الوقائع العراقية، العدد ٢٥١٨ في ١٥ آذار ١٩٧٦م، ج١، ص٤).
١٦٧ ٢٣ آذار ١٩٧٧م	تعديل الحدود الادارية بين محافظتي بابل وكربلاء	تعديل الحدود الادارية بين محافظتي بابل وكربلاء في المنطقة الواقعة بين ناحية أبي غرق التابعة لمحافظة بابل وقضاء الهندية بمحافظة كربلاء والحاق المنطقة المسلوخة من ناحية أبي غرق بمركز قضاء الهندية وحسب الوصف المنشور في جريدة (الوقائع العراقية، العدد ٢٥٨٠ في ٤ نيسان ١٩٧٧م، ج١، ص٥٢١).
٣٤٢ ١٧ حزيران ١٩٧٨م	فك ارتباط ناحية الرحالية والحاقها بمحافظة الانبار	فك ارتباط ناحية الرحالية بحدودها الحالية من محافظة كربلاء والحاقها بمحافظة الانبار (الوقائع العراقية، العدد ٢٦٦١، ج١، ص٩٣٤).
٤٠٨ ٣١ تموز ١٩٧٩	فك ارتباط ناحية النخيب والحاقها بقضاء الرطبة	فك ارتباط ناحية النخيب التابعة لقضاء عين التمر بمحافظة كربلاء وإلحاقها بقضاء الرطبة بمحافظة الانبار (جريدة الوقائع العراقية، العدد ٢٧٢٦ في ٢٠ آب ١٩٧٩م، ج٢، ص١٠٤).
٢٩٦ ٢٧ حزيران ١٩٨٩م	تنظيم الحدود الادارية لمحافظة كربلاء	فك ارتباط وضم ٥٩ مقاطعة من مركز قضاء الهندية والحاقها بناحية الجدول الغربي (قضاء كربلاء). وبالعكس يفك ارتباط مقاطعتين من ناحية الجدول الغربي وتلحقان بمركز قضاء الهندية. وفك ارتباط جزء من مقاطعة في ناحية الحسينية وإلحاقه بمركز قضاء كربلاء. وفك ارتباط جزء من مقاطعة من محافظة بابل والحاقه بمركز قضاء الهندية/ محافظة كربلاء (جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٢٦٤ في ١٧ تموز ١٩٨٩م، ج١، ص٤٦٤).

ويظهر من الجدول (٢)، الذي نُظم من خلال مراسيم جمهورية عديدة منشورة في جريدة الوقائع العراقية بين عامي ١٩٦٩م و١٩٨٩م، حدوث تغييرات إدارية عديدة حصلت لمحافظة كربلاء مثل إستحداث نواحٍ جديدة كما هو الحال في استحداث نواحي الحرية والبويب والحر وإالغاء بعضها وفك إرتباط مقاطعات ونواحٍ وإلحاقها بوحدات إدارية غيرها.

وأكثر من ذلك تم إستحداث محافظة جديدة هي النجف بعد إستقطاعها من محافظة كربلاء، وفك إرتباط قضاء الهندية وإلحاقه بمحافظة كربلاء، أيضاً فك إرتباط ناحيتي الرحالية والنخيب وإلحاقهما بمحافظة الأنبار.

أما الجداول اللاحقة (من رقم ٣ إلى رقم ١٦) فحصلت فيها أيضاً تعديلات إدارية في بعض السنوات وتشابه في بعض الوحدات الإدارية مثل تشابه التقسيمات الإدارية في الأعوام ١٩٣٧م، ١٩٤٧م، ١٩٥٧م.

وإستحداث ناحية الرحبة في قضاء النجف عام ١٩٦٠م، وخان الحماد عام ١٩٦٥م وإستحداث ناحية العباسية في قضاء الكوفة عام ١٩٦٥م.

وفي عام ١٩٧٧م أُستحدثت ناحية الخيرات في قضاء الهندية والجدول الغربي في القضاء نفسه عام ١٩٨٧م.

وإستمرت التعديلات (مثل إستحداث، فك إرتباط...الخ)من ذلك الحين الى عام ٢٠١٦م.

وفيما يأتي جداول بالتقسيمات الإدارية لمحافظة كربلاء بين عامي ١٩٣٧م و٢٠١٦م:

الجدول (٣)

التقسيمات الادارية في لواء كربلاء سنة ١٩٣٧م

القضاء	الناحية
كربلاء	مركز كربلاء الحسينية عين التمر
النجف	مركز النجف الكوفة

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء. الوحدات الادارية في العراق، ص٥.

الجدول (٤)

التقسيمات الادارية في لواء كربلاء سنة ١٩٤٧م

القضاء	الناحية
كربلاء	مركز كربلاء الحسينية شثاثة
النجف	مركز النجف الكوفة

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء. الوحدات الادارية في العراق، ص٧.

الجدول (٥)

التقسيمات الادارية في لواء كربلاء سنة ١٩٥٢م

القضاء	الناحية	المساحة (كم٢)	السكان
كربلاء	مركز كربلاء	–	٤٤١٥٠
	الحسينية	٣٩١٠	٢١٦٧٧
	عين التمر	١٧٥٨	٥٣٣٦
مجموع القضاء	–	٥٦٦٨	٧١١٦٣
النجف	مركز النجف	–	–
	الكوفة	–	–
مجموع القضاء	–	٣٩٧	٧٨١٠١
قبائل	–	–	١٢٥٠٠٠
اللواء	–	٦٠٦٥	٢٧٤٢٦٤

المصدر: احمد سوسة، اطلس العراق الاداري، مطبعة المساحة، بغداد، ١٩٥٢م، ص١٧.

الجدول (٦)

التقسيمات الادارية في لواء كربلاء سنة ١٩٥٧م

القضاء	الناحية
كربلاء	مركز كربلاء
	الحسينية
	عين التمر
النجف	مركز النجف
	الكوفة

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء. الوحدات الادارية في العراق، ص٩.

الجدول (٧)

التقسيمات الادارية في محافظة كربلاء سنة ١٩٦٠م

القضاء	الناحية
كربلاء	مركز كربلاء
	الحسينية
	عين التمر
النجف	مركز النجف
	الكوفة
	الرحبة

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء. الوحدات الادارية في العراق، ص١١.

الجدول (٨)

التقسيمات الادارية في محافظة كربلاء سنة ١٩٦٥م

القضاء	الناحية
كربلاء	مركز كربلاء
	الحسينية
	عين التمر
النجف	مركز النجف
	خان الحماد
الكوفة	مركز الكوفة
	العباسية

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء. الوحدات الادارية في العراق، ص١٣.

الجدول (٩)

التقسيمات الادارية في محافظة كربلاء سنة ١٩٧٠م

القضاء	الناحية
كربلاء	مركز كربلاء الحسينية عين التمر الحر
النجف	مركز النجف خان الحماد
الكوفة	مركز الكوفة العباسية الحرية البويب

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء. الوحدات الادارية في العراق، ص١٥.

الجدول (١٠)

التقسيمات الادارية في محافظة كربلاء سنة ١٩٧٤م

القضاء	الناحية
كربلاء	الحسينية عين التمر الحر
النجف	خان الحماد
الكوفة	الحرية العباسية

المصدر: محافظة كربلاء، الادارة المحلية، محافظة كربلاء بين التراث والمعاصرة، مطبعة الجمهورية، بغداد، ١٩٧٤م، ص٢٥.

الجدول (١١)

التقسيمات الادارية في محافظة كربلاء سنة ١٩٧٧م

القضاء	الناحية
كربلاء	مركز كربلاء الحسينية الحر
عين التمر	مركز عين التمر الرحالية النخيب
مركز الهندية	مركز الهندية الجدول الغربي الخيرات

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء. الوحدات الادارية في العراق، ص١٨.

الجدول (١٢)

التقسيمات الادارية في محافظة كربلاء سنة ١٩٨٧م

القضاء	الناحية
كربلاء	مركز كربلاء الحسينية
عين التمر	مركز عين التمر
الهندية	مركز الهندية الجدول الغربي

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء. الوحدات الادارية في العراق، ص٢٠.

الجدول (١٣)

التقسيمات الادارية في محافظة كربلاء سنة ١٩٨٩-١٩٩٠م

القضاء	الناحية	المساحة (كم٢)
كربلاء مجموع مساحة القضاء	مركز قضاء كربلاء ناحية الحسينية –	٢٣٩٧ ٣٣٧ ٢٧٣٤
قضاء عين التمر مجموع مساحة القضاء	مركز قضاء عين التمر –	١٩٥٦ ١٩٥٦
قضاء الهندية مجموع مساحة القضاء	مركز قضاء الهندية ناحية الجدول الغربي –	١٥٧ ١٨٧ ٣٤٤
مجموع مساحة المحافظة	–	٥٠٣٤

المصدر:الجمهورية العراقية، وزارة الحكم المحلي، الدليل الاداري للجمهورية العراقية، ج٢، بغداد، ١٩٨٩-١٩٩٠م، ص١٣١.

الجدول (١٤)

التقسيمات الادارية في محافظة كربلاء سنة ١٩٩١م

القضاء	الناحية
كربلاء	مركز كربلاء الحسينية عين التمر
الهندية	مركز الهندية الجدول الغربي

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء. الوحدات الادارية في العراق، ص٢٣.

الجدول (١٥)

التقسيمات الادارية في محافظة كربلاء سنة ١٩٩٧م

القضاء	الناحية
كربلاء	مركز كربلاء الحسينية
عين التمر	مركز عين التمر
الهندية	مركز الهندية الجدول الغربي الخيرات

المصدر: هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، محافظة كربلاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧م، مطبعة الجهاز، بغداد، جدول رقم (٢٢).

الجدول (١٦)

التقسيمات الادارية في محافظة كربلاء سنة ٢٠٠٣م

القضاء	الناحية	المساحة (كم٢)
كربلاء	مركز كربلاء الحسينية الحر مجموع المساحة	٢٣٩٧ ٣٣٤ – ٢٧٣١
عين التمر	م عين التمر مجموع المساحة	١٩٥٦ ١٩٥٦
الهندية	مركز الهندية الجدول الغربي الخيرات مجموع المساحة	١٣٤ ٢١٣ – ٣٤٧
مساحة المحافظة	–	٥٠٣٤

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء. المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٤م، جدول ١/ ٥، ص١٥.

رابعاً: التقسيمات الادارية في محافظة كربلاء عام ٢٠١٦م:

تتكون محافظة كربلاء، في الوقت الحاضر، من ثلاثة أقضية هي:

١. قضاء كربلاء:

يضم مركز القضاء الواقع الى الجنوب الغربي من مدينة بغداد على بعد ١٠٥ كم منها. أُستحدث القضاء بموجب فرمان عثماني. وبعد إضافة ناحية الحر الى مركز القضاء، أصبحت مساحته ٢٣٩٧ كم^{٢} بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٣٢١ في ١١ حزيران ١٩٨٧م[٢١]. ثم فصلت ناحية الحر عنه والبالغة مساحتها ١٧٤٥ كم^{٢} (٣٤٪ من مساحة المحافظة)، فاصبحت مساحة مركز قضاء كربلاء حالياً نحو ٦٥٢ كم^{٢} أو ١٣٪ من مساحة محافظة كربلاء. وناحية الحر هي ثاني أوسع وحدة إدارية في المحافظة بعد قضاء عين التمر. وسميت الناحية بالحر نسبة الى قبر (الحر بن يزيد الرياحي) الذي أرسله ابن زياد لمقاتلة الحسين بن علي عليهما السلام لكنه انضم الى قافلة شهداء كربلاء.

وتعد ناحية الحسينية الوحدة الادارية الثالثة التي يضمها قضاء كربلاء، واستحدثت الناحية بموجب ارادة ملكية سنة ١٩٢٢م بمساحة ٣٣٧كم^{٢}، سكنتها قبيلة آل مسعود بسبب خصوبة تربتها، ووفرة مياهها وعذوبتها، مما مكنها من تطوير وضعها الاقتصادي، حيث كانت البستنة سبب تطورها وشهرتها. وكان مركز الناحية يقع في خان العطيشي وهم جد آل مسعود. ويرجع سبب نقل مركز الناحية من منطقة (الطف) إلى العطيشي لأن الأولى لا مجال للتوسع فيها لإحاطتها بالبساتين[٢٢]. وتبلغ مساحة الناحية في الوقت الحاضر ٣٣٤ كم^{٢}، أي ٦,٦٪ من مساحة المحافظة[٣٢]. وفي الناحية ٥٧ تلاً أثرياً، يرجع تاريخها إلى ما بين العصر البابلي القديم (٢٠٠٠ ق.م) والعصر الاسلامي[٢٤].

٢. قضاء عين التمر:

يبعد مركز القضاء (شثاثة) مسافة ٧٠ كم غربي مدينة كربلاء، واستحدث القضاء بموجب مرسوم جمهوري سنة ١٩٧٦م بمساحة ١٩٥٦كم^{٢}، أي بنسبة ٣٨,٩٪ من مساحة المحافظة، ولا تتبعه اي ناحية. ويعد القضاء مركزاً تجارياً للبدو يرتحلون إليه بحثاً عن الماء والعشب والطعام. سكنته القبائل العربية قبل الاسلام، وتم تحريره زمن الخليفة الأول أبي بكر على يد القائد خالد بن الوليد سنة ١٢هـ[٢٥].

٣. قضاء الهندية:

يرجع تاريخ القضاء الى عام ١٨٤٠م، وتعد مدينة الهندية روضة مدن الفرات الأوسط لحسن موقعها على ضفتي شط الهندية حيث تسمت مدينة الهندية باسمه. وكان تابعاً الى كربلاء إبان العهد العثماني وحتى بداية الحكم الملكي عام ١٩٢١م حيث أُلحق بلواء الحلة، ثم أُعيد إلى

كربلاء بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٩٦ في ٢٥ شباط ١٩٧٦م. وتتبعه ثلاث وحدات إدارية هي: مركز القضاء بمساحة ٦٧كم٢، اي ١,٣٪ من مساحة القضاء. وفي عام ١٩٨٩-١٩٩٠م أصبحت مساحته ١٥٧ كم٢ بدلاً من ١٢ كم٢، نظراً لإلغاء ناحية الخيرات وإدماجها بمركز القضاء بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٣٢١ في ١١ حزيران ١٩٨٧م.

وبعد إنشاء سدة الهندية أصبح لمدينة الهندية مصدر مائي ثابت، فتزايد عدد الوافدين إليها، وقُسمت الى قسمين: الكبير في الجانب الغربي والصغير في الجانب الشرقي يربطهما جسر حديد تم تشييده سنة ١٩٥٥م. ويقال: إن اول من إستوطنها (الشيخ الرشيد البربوتي) ثم تكاثر السكان فيها، مما حدا بالحكومة العثمانية أن تجعل من المدينة مركز قضاء وتعيين أحد موظفيها لادارة القضاء. ويرجع اقدم تاريخ لها الى العصر البابلي[٢٦].

والناحية الثانية هي ناحية الجدول الغربي التي أُستحدثت بموجب إرادة ملكية سنة ١٩٣٠م بمساحة ١٨٧ كم٢ والآن تبلغ مساحتها ١٦٨ كم٢ أو ٣,٣٪ من مساحة المحافظة. وبدأت الناحية على شكل بيوت متناثرة في شرق مدينة الهندية تُسقى من جدول صغير يقال له (أم نطراره) المتشعب من جدول بني حسن المتفرع من الفرات في الجانب الغربي، ومنه جاءت التسمية (الجدول الغربي). وأخذت بالتطور والتوسع، وينتشر فيها ١٧ تلاً وموقعاً أثرياً. ويرجع تاريخها الى ما بين العصر البابلي القديم (٢٠٠٠-١٦٠٠ ق.م) والعصر الاسلامي، أهمها تل الأحمر، تل غضبان، تل عديل[٢٧].

والناحية الثالثة هي (الخيرات) البالغة مساحتها ١١٢كم٢ أو ٢,٢٪ من مساحة المحافظة.

وفي عام ٢٠٠٩م أقرَّ مجلس محافظة كربلاء آخر التعديلات الادارية حيث حول ناحيتي الحر والحسينية، كلاً منهما، الى قضاء واستُحدثت نواحٍ جديدة هي (عون، الطف، الغدير، الكمالية) ولكن لم يتم إقرارها من مجلس النواب العراقي حتى الآن، ولذلك تعد تعديلات على الورق فقط.

الخاتمة

تعرضت محافظة كربلاء الى تعديلات وتغييرات إدارية عديدة أدت الى تباين مساحاتها في مراحل عدة. وتمثلت هذه التغييرات بتفكيك بعض الوحدات ودمج وحدات غيرها بأخرى، وتشكيل وحدات جديدة. بعضها صغير على مستوى المقاطعة والناحية وغيرها كبير على مستوى القضاء أو المحافظة. وجرت تلك التعديلات دون دراسة، ولم تبينَّ على اساس المنطق العلمي، ولم يؤخذ بالحسبان العلاقات الاقليمية والادارية بين المحافظة وظهيرها الزراعي.

فبعد أن كانت حدود المحافظة تمتد الى الحدود الدولية مع السعودية، يلاحظ تراجعها الى مساحة صغيرة لا تزيد نسبتها عن ١,٢٪ من مساحة العراق. على نقيض محافظات أُخرى، فأثر ذلك

على الكثافة السكانية والعلاقات الاقليمية مع الظهير الزراعي.

إن نسبة مساحة المحافظة المذكور لا يتناسب وعمقها الحضاري والتاريخي والديني، خاصةً وأنها في تطور وتنامٍ متصاعد سكانياً وإقتصادياً وسياحياً. مما يقتضي إعادة حدودها الإدارية إلى ما كانت عليه في السابق لتجاور الحدود الدولية في الغرب والشمال الغربي والجنوب الغربي، فهو عمقها الحيوي وبخاصةٍ في صلاتها مع الدول المجاورة عن طريق البر. فضلاً عن أهميتها اللوجستية والأمنية. الأمر الذي يتطلب، وبالسبل القانونية والأدوات الدستورية، العمل الجاد من قبل السلطة المحلية وقوى المجتمع المدني لإعادة الأراضي التي أُستقطعت منها والتي جاءت لأسباب غير موضوعية، لا إدارياً ولا إقتصادياً، وإنما لأسباب سياسية في الاعم الاغلب. لذا فمن الضروري إعادة وضعها الإداري إلى ما كان عليه قبل أربعة عقود من الزمن(عام ١٩٧٧)م.

وهذا يتطلب إعادة النظر في التقسيمات الادارية ليس لمحافظة كربلاء وحدها وإنما لجميع المحافظات في العراق بحيث يؤخذ بالحسبان علاقات السكان مع الظهير الريفي والاداري والكثافة السكانية والفراغ المساحي لأرض المحافظة وكيفية السيطرة الأمنية على حدودها.

الهوامش

(١) احمد سوسة، الدليل الجغرافي العراقي، بغداد، ١٩٦٠م، ص١٢؛ مصطفى جواد، احمد سوسة، محمود فهمي درويش، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠م، مطبعة دار التمدن، بغداد، ١٩٦١م، ص٩٣، جهادية القره غولي، العقلية العربية في التنظيمات الادارية والعسكرية في العراق والشام خلال العصر العباسي الاول ١٣٢-٢٣٢هـ، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦م، ص١٢؛ محمد حسين الزبيدي، العراق في العصر البويهي (٣٣٤-٤٤٧هـ/ ٩٤٥-١٠٥٨م)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩م، ص٦٨.

(٢) عباس فاضل السعدي، جغرافية بغداد التاريخية والاجتماعية (مجموعة أبحاث)، ط١، من إصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية ٢٠١٣م، بغداد، ٢٠١٢م، ص١٩.

(٣) **Nejat Goyune, Und Wolf-Dieter Hutteroth Land an der Grenze, EREN, Istanbul. PP.289-291** باللغة الالمانية.

(٤) دليل الجمهروية العراقية لسنة ١٩٦٠م، م س، ص٩٣.

(٥) م س، ص٩٣.

(٦) ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، بغداد، ١٩٨٥م، ص٣٧٥-٣٧٦؛ باقر أمين الورد، بغداد (خلفاؤها، ولاتها، ملوكها، رؤساؤها)، دار التربية، بغداد، ١٩٨٤، ص٢٤٩.

(٧) لونكريك، م س، ص٣٧٦.

(*) ابدل إسم (هور الدخن) إلى العباسية عام ١٩٣٦م بقرار من وزارة الداخلية.

(**) يحكم اللواء متصرف يُعين بارادة ملكية بناء على اقتراح من وزير الداخلية ومصادقة مجلس الوزراء. والقضاء يديره (قائم مقام) يرتبط بالمتصرف ويعين بارادة ملكية بناءً على إقتراح من وزير الداخلية وموافقة رئيس الوزراء فقط. أما= =الناحية فيديرها مدير ناحية بأمر من وزير الداخلية ويتصل بالقائم مقام التابع له (عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، ط٤، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧١م، ص٩٠-٩١).

(١٠) طه الهاشمي، مفصل جغرافية العراق، ط١، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٣٠م، ص٥٥٥.

(١١) مؤيد جواد بهجت، مدينة كربلاء: دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب/ جامعة عين شمس في مصر، القاهرة، ١٩٨٠م، ص٢٠٢.

(١٢) أنظر الشكلين ٣، ٤ في كتاب: عباس فاضل السعدي، جغرافية بغداد، م س، ص٢٨-٢٩.

(١٣) **Iraqi Kingdom Man on a Carpet 1929 (King Faisal I st.). E153 L 926.**

واللوح الاصلي محفوظ في خزانة المتحف البريطاني تحت رقم **E153/92687**. وتظهر في أعلى الخريطة سنة ١٣٣٩هـ وتقابل ١٩٢٠م، وهي تختلف عن السنة المذكورة في اسفل الخريطة وهي ١٩٢٩م.

(١٤) دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦م، مطبعة الأمين، بغداد، ١٩٣٥م.

(١٥) عبد الرزاق الحسني، موجز تاريخ البلدان العراقية، ط١، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٣٠م، ص٥٨.

(١٦) دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠م، م س، ص٥٧.

(١٧) احمد سوسة، اطلس العراق الاداري، مطبعة مديرية المساحة العامة، بغداد، ١٩٥٢م، ط١، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، تعداد السكان لعام ١٩٩٧م.

(١٨) عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، م س، ص٩١.

(١٩) انظر المراسيم الجمهورية وقرارات مجلس قيادة الثورة المنشورة في جريدة الوقائع العراقية (عباس فاضل السعدي، جغرافية بغداد التاريخية والاجتماعية، مصدر سابق، ص٣٨).

(٢٠) تقرير صادر عن محافظة كربلاء موجه الى السيد رائد فهمي رئيس لجنة تنفيذ المادة (١٤٠) من الدستور بحسب كتابها الرسمي المرقم ٣١١ في ٥ تشرين الثاني ٢٠٠٧م.

(٢١) الدليل الاداري للجمهورية العراقية، م س، ج٢، ص١٣٢.

(٢٢) م س، ص١٣٥.

(٢٣) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء ٢٠١٠-٢٠١١م، ص٦.

(٢٤) الدليل الاداري للجمهورية العراقية، م س، ج٢، ص١٣٥.

(٢٥) عباس فاضل السعدي، «عين التمر واحة في الصحراء»، مجلة المناهل، بغداد، العدد٢٢، السنة الاولى، ١٠ شباط ١٩٦٤م.

(٢٦) الدليل الاداري للجمهورية العراقية، م س، ج٢، ص١٣٩-١٤٠.

(٢٧) م س، ج٢، ص١٤٢-١٤٣.